

اقتصاد

«الإيكونوميست» تتوقع أسرع نمو اقتصادي في ٢٠١٩ لسورية بـ ٩,٩ بالمئة

وزير الاقتصاد لـ«الوطن»: تتوافق مع نظرتنا الإيجابية

آفاق الاقتصاد السوري خلال المرحلة المقبلة

أرمان محفوظ

توقعت مجلة الإيكونوميست البريطانية أن يبلغ معدل النمو في سورية ٩,٩ بالمئة خلال العام ٢٠١٩ وهو الأسرع، لكن حذرت في الوقت ذاته من أن الأرقام الكبيرة للنمو قد تكون سبباً للانفلات.

تعليقاً على الموضوع بين وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية سامر خليل لـ«الوطن» أنه لا يوجد أي توقعات دقيقة رسمية حول معدل النمو الاقتصادي في سورية خلال عام ٢٠١٩، ومن ثم لا يمكن تأكيد صحة أو واقعية هذه الأرقام وخاصة مع الحالات الانتقالية التي يعيشها الاقتصاد خلال هذه الفترة، إلا أنها تتوافق مع نظرتنا الإيجابية نتيجة لطبيعة هذا الاقتصاد وتنوعه وما يتسم به من ديناميكية، إضافة للسياسات والإجراءات التي عملت وتعمل عليها الحكومة لاستعادة النشاط الاقتصادي حيوية، «وبقينا أنه بإمكان الاقتصاد السوري تحقيق معدلات نمو موجبة مهمة بعد الخسائر الكبيرة التي عانى منها في مرحلة الحرب وأدت إلى تراجع كبير في الناتج المحلي الإجمالي، وأن الحرب باتت بالفعل

وأضاف الخليل: «إن المهم في هذه التوقعات والتقدير هو التحول الجذري في طريقة نظر العالم الخارجي إلى الاقتصاد السوري، من كونه اقتصاداً يعاني من آثار الحرب المدمرة إلى كونه الاقتصاد الذي دخل مرحلة التعافي بقوة وتسرّع، وبالتالي مع أهمية التقديرات التي نشرتها الإيكونوميست نرى أن الأهم حالياً هو وجود القناعة لدى أصحاب الشأن الاقتصادي والمؤثرين في قرارات الاقتصاد والاستثمار بأن أداء الاقتصاد السوري سيكون الأفضل عالمياً عام ٢٠١٩ على صعيد مؤشر النمو، وهو الاقتصاد الذي استطاع أن يصمد رغم الأضرار الكبيرة التي أصابته طوال ما يقارب ثماني سنوات في وجه حرب كبيرة وشرسة على سورية وعلى كل مقومات الاقتصاد فيها مترافقة بعقوبات اقتصادية قسرية أحادية الجانب مفروضة من الدول الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأميركية التي استهدفت

جميع جوانب الحياة في سورية»، ولفت الوزير إلى أنه من المهم تأكيد ضرورة الاستفادة من معدلات النمو الإيجابية في تحقيق تنمية اقتصادية حقيقية، من خلال توسيع قاعدة الاستفادة من النمو لتطوّل جميع المواطنين، بما يسهم في تحسين مستوى المعيشة تدريجياً، وخلق فرص عمل لائقة للمواطنين، بالشكل الذي يضمن استمرارية

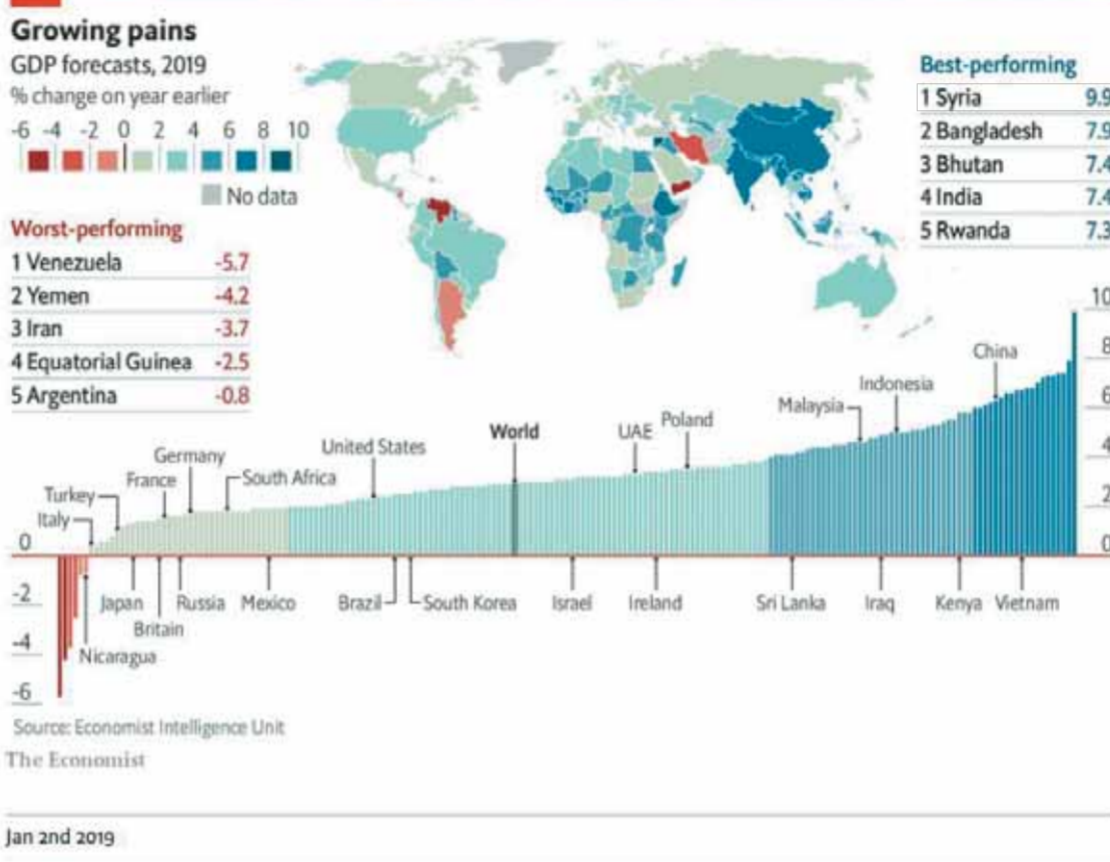
النمو على المدى الطويل، ويحقق الأهداف التي تطمح لها الحكومة.

مؤشر سياسي

صرّح الدكتور رسلان خضور (أستاذ بكلية الاقتصاد في جامعة دمشق) لـ«الوطن» أنه من المعروف بعد الحرب أن تزداد معدلات النمو، وهذا أمر طبيعي، وما تفرقت إليه الإيكونوميست

The fastest growers and biggest shrinkers of 2019

Economic forecasts for the coming year



مؤشر سياسي على بداية نهاية الحرب على سورية، وفي كل دول العالم بعد الحرب ترتفع معدلات النمو، والبلدان التي عاشت فترة حروب ارتفع بعدها معدل النمو بشكل كبير، موضحاً أن معدل نمو اقتصادي نسبته ٩,٩ بالمئة غير دقيق، من جهة عدم إمكانية إعطاء رقم محدد للنمو الاقتصادي في سورية، منوهاً أن معدل النمو عالمياً، لكن يصعب تحديد نسبته

خضور: هدفه إيصال رسالة بأن الحرب على سورية انتهت بالمعنى السياسي

عربش: مطلوب الحفاظ على معدل نمو اقتصادي يعوض الخسائر

بدقة متناهية، متسائلاً في الوقت ذاته «على أي أساس توقعت الإيكونوميست هذا المعدل من النمو؟ وإلى ماذا استندت المجلة البريطانية حين قالت إن هذا المعدل سيكون سبباً كيدياً؟» وأشار خضور إلى أن حديث الإيكونوميست هدفه إيصال رسالة بأن الحرب على سورية قد انتهت بالمعنى السياسي، مبيّناً أن معدلات النمو المرتفعة هي مؤشرات إيجابية وليست سلبية.

وتوقع خضور أن يكون معدل النمو عالمياً عام ٢٠١٩ ومن الممكن أن يكون أعلى مما توقعته الصحفية البريطانية، مشيراً إلى أنه مع زيادة مساحة المناطق المحررة سيكون هناك إقلاع حقيقي للإنتاج والتعاقي الاقتصادي الفعلي. وأوضح خضور أنه مع ارتفاع معدل النمو في سورية من الممكن أن يكون هناك بعض معدلات التضخم وهذا متوقف على طريقة التمويل، مبيّناً أن سورية بحاجة لسنوات حتى تعوض الخسائر في الناتج المحلي والتي تنتج عن الحرب، ولتحقيق نمو حقيقي يجب البدء بالاستثمار، وتحديدًا البدء بالإنتاج.

أمر طبيعي

بدوره أكد الدكتور شفيق عربش (أستاذ جامعي بكلية الاقتصاد في جامعة دمشق) لـ«الوطن»، أن ارتفاع معدل النمو المتوقع في سورية ووصوله إلى ٩,٩ بالمئة حسبما ذكرت مجلة الإيكونوميست البريطانية في أمر طبيعي يحصل إذا انطلقت عجلة إعادة الإعمار وعجلة الإنتاج، لأننا سننطلق من مستويات منخفضة، مبيّناً أن معدل النمو المرتفع لن يستمر بالوتيرة ذاتها لفترة طويلة.

ولفت إلى أن مقياس تحسن الاقتصاد لا يرتبط بمعدل النمو كنسبة مئوية، ففي ألمانيا معدل النمو لا يتجاوز ٢ بالمئة وهذا لا يعني أن الاقتصاد الألماني ضعيف بل يعني أن الاقتصاد الألماني في مرحلة التشغيل القصوى، وفي سورية إذا وصلنا لمرحلة الإنتاج القصوى وانتهت مرحلة إعادة الإعمار فلن نتحقق معدلات مرتفعة، وفي مقابل ذلك فإن حجم الناتج المحلي الإجمالي سيصبح كبيراً، مبيّناً أن جميع دول العالم التي قامت فيها حرب شهدت معدلات نمو مرتفعة، مشيراً إلى أن هذا الأمر لن يستمر، أي الارتفاع في معدلات النمو، وسوف تصبح بعد ذلك معدلات النمو متباطئة ما دام التشغيل في أعلى مستوياته، مبيّناً أن إعادة الإعمار ستتحرك الإسواق وسيرافقها معدل نمو، ولا يمكن النظر إلى نسبة النمو بل يجب زيادة في الناتج المحلي الإجمالي والأهم أن يترافق معدل النمو بعدالة توزيع كبيرة.

ولفت عربش إلى أن المطلوب للحفاظ على معدل نمو اقتصادي يعوض الخسائر خلال الحرب هو العملية الإنتاجية القائمة على قيمة مضافة ناتجة من المعرفة.

مدير مالية حلب لـ«الوطن»:

٥٥ بالمئة زيادة في

التحصيلات الضريبية عام ٢٠١٨

عبد الهادي شباط

صرّح مدير مالية حلب محمود جمل لـ«الوطن»، أن نسبة التحصيلات والتحصيلات التي أنجزتها مالية حلب خلال العام ٢٠١٨ جيدة وسجلت معدلات زيادة عن العام ٢٠١٧، مبيّناً أن معدلات الزيادة في التحصيلات منذ بداية العام الماضي وحتى نهاية شهر تشرين الثاني بلغت ٦٥ بالمئة مقارنة بالفترة نفسها عن العام ٢٠١٧، بينما سجلت التحصيلات زيادة بمعدل ٥٥ بالمئة، وأن هذه التحصيلات والتحصيلات شملت مختلف الشرائح من المكلفين.

وأوضح أنه لا يمكن تصدير معدلات نهائية عن العام ٢٠١٨ لكون بيانات الشهر الأخير كانون الأول لم تنته والعديد من البيانات المالية مازالت قيد المعالجة. وفي التوسع مع المدير عن شريحة كبار المكلفين خاصة أن حلب تضم شريحة واسعة من الصناعيين وأصحاب المنشآت الاقتصادية بين أن معظم التحصيلات لدى كبار المكلفين جيدة وتصل معدلات التحصيل والتحقق لأكثر من ٩٠ بالمئة بالنسبة للمنشآت التي مازالت تعمل، لكن الكثير من المنشآت تضررت بفعل الحرب والظروف التي رافقتها وتعرضت للتخريب والسرقة، الأمر الذي أدى بالعديد منها للتوقف عن العمل، وبالتالي يتم التعامل مع هذه المنشآت وفق القرائن الخاصة بتوجيهات الحكومة، علماً أنه لدى مالية حلب قسم خاص يشتمل كبار ومتوسطي المكلفين يتابع عمل هذه المنشآت لجهة التحصيلات والتحصيل ومدى استفادة المنشآت المتضررة من الإعفاءات التي تخص المتضررين.

وبين الجدل أنه يتم العمل على كل الإجراءات الممكنة للحد من ظاهرة التهرب الضريبي، وأنه يتم تنشيط قسم الاستعلام الضريبي في هذا الاتجاه، وأن العديد من الحالات التي تبين فيها حالات التهرب تمت معالجتها واتخاذ الإجراءات اللازمة بحق المخالفين، مبيّناً أنه في العموم يمكن الحديث عن نسب تهرب أقل خلال السنوات الماضية، وأن ذلك يعود لتراجع مساحات العمل التي تغطيها المالية وزيادة ظهور حجم العمل والإنتاج الحقيقي ما أسهم في ارتفاع التحصيلات ونسب التحصيلات إضافة لزيادة معدلات التواصل مع المكلفين والتعاون معهم عبر تقديم الخدمات المطلوبة وزيادة المبادرة من قبلهم لتسديد المستحقات المالية الخاصة بمنشآتهم.

وحول التوسع في تأهيل وعودة العمل للماليات التي تضررت بحلب بين المدير أنه يتم العمل على تأهيل عدد من الماليات التي تضررت خاصة في المدينة الصناعية بالشيخ نجار نظراً لأهمية ذلك للصناعيين لجهة تقديم التسهيلات والخدمات المالية بما ينسجم مع توجيهات وزارة المالية بضرورة تقديم كل التسهيلات للصناعيين لتشجيعهم على العمل وعودة النشاط الصناعي بحلب كما كان عليه قبل الحرب وتحقيق معدلات إنتاج أفضل تلبي احتياجات السوق المحلية والتصدير الذي يعول عليه الكثير في تحقيق عائدات وقطع اجنبي يدعم قوة الليرة السورية، متوقفاً أن تباشر مالية الشيخ نجار عملها خلال أسبوعين حيث تجري الأعمال الحالية لتأمين مستلزمات العمل الضرورية بالتعاون مع إدارة المدينة الصناعية هناك وأنه تم تحديد كوادر العمل الخاصة بهذه المالية.

الحكومة في أول اجتماع لها هذا العام:

تبسيط إجراءات الوزارات وتسهيل الاستثمار وتفعيل النافذة الواحدة



قائمة للمنتجات المقترح إنتاجها < إعادة تنشيط اللجان المشتركة للتعاون الاقتصادي مع الدول الصديقة وتطوير عملا

الوطن

إلى العمال المستحقين، وفي هذا الخصوص على صلة مباشرة بالخطوات والمدة الزمنية والتكاليف المطلوبة لتنفيذ المشروع. وفيما يخص خطة إحلال المنتجات المحلية بدلاً من المستوردة قرر المجلس دراسة وتحديث قائمة المنتجات المقترحة لإنتاجها محلياً وعرض المشاريع دورياً على مجلس الوزراء لبيت اتخاذ ما يلزم بشأنها وتم التأكيد على أهمية التشبيك والمواءمة بين خطة إحلال المنتجات المحلية والمشاريع التي تطرحها هيئة الاستثمار. وحول ذلك أوضح وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية محمد سامر الخليل في تصريح له أن المجلس ناقش العرض المقدم من هيئة الاستثمار السورية حول بنية العمل وآلية تبسيط الإجراءات وتفعيل دور النافذة الواحدة والعمل على إعداد أدلة إجراءات كاملة شاملة تقدم للمستثمرين المحليين والعاملين في إطار النافذة الواحدة كما تم الاطلاع على آلية عمل اللجان المشتركة للتعاون الاقتصادي بين سورية والدول الصديقة لجهة تطوير عملها وتسهيل التبادل التجاري وجلب الاستثمارات الأجنبية. وبعد الاطلاع على مذكرة الأمانة العامة لرئاسة مجلس الوزراء حول إعادة النظر بآلية توزيع اللباس العمالي لبعض شرائح العاملين كلف المجلس وزارتي الشؤون الاجتماعية والعمل والتجارة الداخلية وحماية المستهلك تصويب الفروع التي يمكن افتتاحها.

تمنحها الوزارة مباشرة، وليكون المستثمر على صلة مباشرة بالخطوات والمدة الزمنية والتكاليف المطلوبة لتنفيذ المشروع. وفيما يخص خطة إحلال المنتجات المحلية بدلاً من المستوردة قرر المجلس دراسة وتحديث قائمة المنتجات المقترحة لإنتاجها محلياً وعرض المشاريع دورياً على مجلس الوزراء لبيت اتخاذ ما يلزم بشأنها وتم التأكيد على أهمية التشبيك والمواءمة بين خطة إحلال المنتجات المحلية والمشاريع التي تطرحها هيئة الاستثمار. وحول ذلك أوضح وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية محمد سامر الخليل في تصريح له أن المجلس ناقش العرض المقدم من هيئة الاستثمار السورية حول بنية العمل وآلية تبسيط الإجراءات وتفعيل دور النافذة الواحدة والعمل على إعداد أدلة إجراءات كاملة شاملة تقدم للمستثمرين المحليين والعاملين في إطار النافذة الواحدة كما تم الاطلاع على آلية عمل اللجان المشتركة للتعاون الاقتصادي بين سورية والدول الصديقة لجهة تطوير عملها وتسهيل التبادل التجاري وجلب الاستثمارات الأجنبية. وبعد الاطلاع على مذكرة الأمانة العامة لرئاسة مجلس الوزراء حول إعادة النظر بآلية توزيع اللباس العمالي لبعض شرائح العاملين كلف المجلس وزارتي الشؤون الاجتماعية والعمل والتجارة الداخلية وحماية المستهلك تصويب الفروع التي يمكن افتتاحها.

قضايا عديدة ناقشها مجلس الوزراء في أول جلساته للعام الجديد، حيث تابع خطوات تبسيط الإجراءات لدى الوزارات، واستمع إلى عرض حول خطوات وزارة الداخلية بخصوص إجراءات معاملات الشؤون المدنية وإصدار جوازات السفر وشهادات القيادة والتروني وتعميم هذه الإجراءات على مستوى المناطق، إضافة إلى الربط مع وزارة الخارجية بخصوص معاملات المواطنين المقدمين خارج سورية. كما استمع المجلس في جلسته الأسبوعية أمس إلى عرض حول خطوات وزارة الشؤون الاجتماعية لتبسيط الإجراءات وتطوير عمل التأمينات الاجتماعية وأتمتة الأعمال والاستجابة لشكاوى المواطنين، وتم التأكيد على ضرورة وضع آلية مراقبة ومتابعة تنفيذ تبسيط الإجراءات في جميع الوزارات وبين انعكاساتها على خدمة المواطنين.

وناقش المجلس العرض المقدم من هيئة الاستثمار السورية بخصوص الآلية التنفيذية لتبسيط الإجراءات في الهيئة ليكون مركز خدمات المستثمر «النافذة الواحدة» البوابة الرئيسية للمستثمر، بحيث يستطيع من خلالها الحصول على جميع الموافقات والوثائق اللازمة لتنفيذ مشروعه، وتوظيف ممثل كل وزارة في النافذة بالصلاحيات التي تخوله التوقيع على أي وثيقة

التموين لـ«الوطن»:

٤٢٧ محلاً باعت الخبز

السياحي بسعر أعلى

وفاء جديد

صرّح مدير حماية المستهلك في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك حسام النصر الله لـ«الوطن» أن عدد الضبوط الكلي المنظمة منذ بداية ٢٠١٨ ولغاية ٢٠١٨/١١/٣١ تجاوز ٣٦,٨ ألف ضبط، منها ٤٦٣٥ ضبط عينية، ووصل عدد الإغلاقات للفعاليات الدورية إلى ٢٣٧٢ إغلاقاً، في حين بلغ عدد الإحالات موجوداً إلى القضاء ٧٣٩ إحالة، أما عدد الضبوط المنظمة بالغش بذات البضاعة خلال شهر تشرين الثاني ٣١ ضبطاً، ومن هذه الضبوط ٤٣٧ ضبطاً نظمت بحق المخالفين لمحات الخبز السياحي من ٢٠١٨/١/١ ولغاية ٢٠١٨/١١/٢٤.

ولفت إلى أنه لم ترد للوزارة أي شكاوى فيما يتعلق بقيام بعض المحال التجارية برفع أسعار الخبز السياحي، وفي حال ورودها تتولى الدوريات معالجة الشكاوى التي ترد إليها سواء عبر مديرية حماية المستهلك بالإدارة المركزية أم من خلال مديريات التجارة الداخلية بالمحافظات، مؤكداً متابعة ومراقبة الباعة من خلال دوريات حماية المستهلك.

وأشار إلى أن متابعة جهاز حماية المستهلك للأسواق والمحال التجارية ومنها باعة الخبز السياحي تتم بشكل مستمر وعلى مدار الساعة، لافتاً إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة بحق من لا يلتزم بالأسعار المحددة أصولاً، كما يتم توجيه جهاز حماية المستهلك لتشديد الرقابة على الأسواق والمحال التجارية بجميع أنواعها والتحقق من الإعلان عن الأسعار بشكل واضح والتقييد بالأسعار المحددة أصولاً، وتداول الفواتير بين حلقات الوساطة التجارية (بطاقة البيان- المواصفة والجودة) بما يحقق توافر المواد بالشكل المطلوب واستقرار أسعارها وصلاحياتها وجودتها في الأسواق واتخاذ الإجراءات القانونية وأشد العقوبات الرادعة بحق المخالفين.

وأكد النصر الله اتخاذ الإجراءات اللازمة بحق من لا يلتزم من التجار بالبنشرات السورية وقيام دوريات حماية المستهلك بتنظيم الضبوط اللازمة بحق المخالفين في حال وجود شكوى أو شك بزيادة أسعارها أو التلاعب بالفواتير، سواء كانت هذه المواد منتجة أم مصنعة محلياً أم مستوردة من الأسواق الخارجية. وفي السياق ذاته كشفت جمعية حماية المستهلك عن ورود ١٥ شكوى إلى الجمعية تتعلق بارتفاع أسعار الخبز السياحي والkek وخبز الصمون خلال الشهرين الأخيرين من العام ٢٠١٨ بسبب لجوء الباعة إلى رفع الأسعار بعد الفهم الخاطي لدراسة وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك أسعار الخبز السياحي وخبز الصمون وخبز الخنالة السورية والkek في دمشق وريفها مشيرة إلى أنه ومع بداية شهر أيلول الماضي كثرت الشكاوى الواردة إلى الجمعية بخصوص أسعار الخبز السياحي والkek حيث وصل سعر كيلو الكkek إلى ٨٥٠ ليرة في حين وصل سعر رطله الخبز السياحي إلى ٤٠٠ ليرة وذلك قبل دراسة التموين للأسعار، كما لفتت إلى ورود شكاوى تتعلق بارتفاع أسعار الخضراوات غير الموسمية وقد وصل عددها إلى ٨ شكاوى خلال الشهر الأخير من العام ٢٠١٨، أما الشكاوى المتعلقة بارتفاع أسعار أسطوانات الغاز فقد وصل عددها إلى ٧ شكاوى خلال الأيام الأولى من العام الحالي، حيث تراوح سعر أسطوانة الغاز حسب الشكاوى بين ٤٥٠٠ و٥٥٠٠، كما أنه يتم تداولها ليلاً بشكل سري.